**التعليم الاجتماعي الكاثوليكي والاقتصاد؟**

ترجمة وحدة الأبحاث المجتمعية الكاثوليكية

المكتب الإعلامي الكاثوليكي بمصر

جلبت التصريحات القوية للبابا فرنسيس في السنوات الأخيرة اهتمامًا متجددًا لتعاليم الكنيسة فيما يتعلق بالحدود الأخلاقية للأسواق. ومع ذلك ، فإن المقالات الأخيرة في أمريكا بقلم آرثر بروكس ("اعترافات اعتناق الكاثوليكية للرأسمالية ،" 2/6/2017) وستيفاني سليد ("قضية ليبرالية للصالح العام" ، 8/6/2018) تناقش الكنيسة لاحتضان المساهمات المحتملة لاقتصاديات السوق بشكل كامل للصالح العام. هذا النقاش ضروري. ومع ذلك ، فإن كلا من هذه المقالات يسيء فهم تعاليم الكنيسة فيما يتعلق بالعلاقة بين الأسواق والخير العام.

لكي تكون مثمرة ، يجب أن يتطرق هذا النقاش إلى ثلاثة أشياء: التعريف المحدد للخير العام في العقيدة الاجتماعية الكاثوليكية ، وتفاصيل فهم الكنيسة للأسواق والبناء التاريخي المحدد للسوق الذي نعيش فيه حاليًا. إن تعاليم فرانسيس مستمرة مع تقليد طويل من العقيدة الاجتماعية البابوية التي تصارع مع قوة الأسواق للخير و الشر لأكثر من قرن. مع استمرار تطور الأسواق ، يجب أن يكون انعكاسنا الأخلاقي عليها كذلك.

يستمر تعليم البابا فرنسيس في الاقتصاد مع تقليد طويل من العقيدة الاجتماعية البابوية التي تصارع مع قوة الأسواق للخير والشر لأكثر من قرن.

**الخير العام**

الخير العام هو مبدأ أساسي للفكر الاجتماعي الكاثوليكي. المصطلح مدعوم على نطاق واسع كما يساء فهمه. وكثيراً ما تُعادل متوسط ​​درجة الازدهار الاقتصادي بين أفراد المجتمع وبالتالي تنقص من الافتراض بأن النمو الاقتصادي هو مقياس كاف للرفاهية الاجتماعية.

خلاصة العقيدة الاجتماعية للكنيسة ، ملخص الفاتيكان الرسمي للتعليم الاجتماعي البابوي ، يميز الخير العام عن "المجموع البسيط للسلع الخاصة" لكل فرد من أفراد المجتمع. تشير الخلاصة إلى أن هذه البضاعة "شائعة" ، لأنها غير قابلة للتجزئة ولأنها فقط من الممكن تحقيقها "(164). إنه البعد الاجتماعي والمجتمعي للصالح الأخلاقي على وجه التحديد. في كلمات ديفيد هولينباخ ، فإن الصالح العام "يفي بالاحتياجات التي لا يستطيع الأفراد تلبيتها بمفردهم" ويدرك "القيم التي لا يمكن تحقيقها إلا في حياتنا معًا". إنه يحدد نوعًا معينًا من الوكالات: العمل معًا من أجل خير الجميع.

إن الفهم الكاثوليكي للصالح العام مدين لأرسطو ، الذي يلاحظه توماس سميث ، ويقارنه بالسعي التنافسي لسلع مثل الثروة ،الأمن والشرف. يتعلق الصالح العام بازدهار المجتمع بأكمله ، وهو شيء يزداد بدلاً من أن يتناقص عند المشاركة.

إن فكرة الخير المشترك للمجتمع بأكمله يتردد صداها مع الإيمان بالله كشركة ثلاثية للأشخاص. إن الدستور الرعوي للكنيسة في العالم الحديث ، "Gaudium et Spes" ، من مجمع الفاتيكان الثاني ، يرسخ الخير العام في صلاة يسوع للأب في يوحنا 17 أن "قد يكون الجميع واحدًا ... كما نحن واحد. " لاحظ المجلس وجود "شبه" بين "اتحاد الإنسان بالإله" ووحدة الجنس البشري. وهذا يجلب العمق والخصوصية اللاهوتية للصالح العام.

إن الخير العام السياسى هو لصالح الكنيسة لأنه إكتفاء غير كامل ولكنه حقيقي للوحدة الإسكاتولوجية التي نحن مدعوون إليها جميعًا. المقارنة مع وحدة يسوع والآب تستدعي الانتباه ليس فقط إلى النتائج ولكن أيضًا إلى طبيعة العلاقات. يذكر "Gaudium et Spes" أن البشر "لا يمكنهم أن يجدوا أنفسهم بالكامل إلا من خلال الهدية المخلصة لأنفسهم" (24). وأخيرًا ، تتحدى "Gaudium et Spes" مفاهيم محدودة عن الخير العام ، وتوسعها لتتجاوز المجتمع المحلي أو الأمة ، وتوضح أن لدينا حقوقًا وواجبات فيما يتعلق بـ "الجنس البشري بأكمله".

في معالجتها لدور الكنيسة في العالم المعاصر ، تدرس "Gaudium et Spes" وتميز الجوانب الاقتصادية والسياسية للمجتمع ، والتي تناقشها في فصول منفصلة. كما يلاحظ اللاهوتي ديفيد كلوتييه ، لكل منها سلعه الخاص بها. يركز علاج الاقتصاد على المقصد العالمي للسلع ، وتتركز مناقشة النظام السياسي على الخير العام. نجد هنا تعريفًا مقتطفًا غالبًا: "الخير العام يشمل مجموع تلك الظروف في الحياة الاجتماعية حيث يمكن للرجال والنساء والأسر والجمعيات أن يصلوا إلى حد الكمال بشكل أكثر ملاءمة وسهولة".

بعيدًا عن سياقها ، هناك دائمًا خطر قراءة "الشروط" هنا كما لو كانت حالات خارجية بحتة نسعى فيها لتحقيق الازدهار الفردي. لكن السياق في الوثيقة يوضح أن الخير العام هو العمل الجماعي للمجتمع. يدرك الأفراد والأسر والجماعات "أنهم لا يستطيعون تحقيق حياة إنسانية حقيقية بجهودهم الشخصية. إنهم يرون الحاجة إلى مجتمع أوسع نطاقا ، حيث يقوم كل واحد بتقديم مساهمته المحددة كل يوم نحو تحقيق أوسع للخير العام. إن الوعي بهذه الحاجة يدفع إلى إنشاء أشكال مختلفة من الحكومة أو "المجتمع السياسي" الموجودة "من أجل الخيرالعام". هذا يعبر عن الحكم الكاثوليكي القديم بأن الحكومة ليست رداً على خطية الإنسان بل نتيجة أساسية لطبيعتنا الاجتماعية التي خلقها الله.

وهكذا ، فإن الكاثوليكية تنظر إلى الخير العام على أنه نوع معين من الخير الذي يهم المجتمع بأسره. وهو يتوافق مع شكل معين من أشكال الوكالة: العمل الجماعي والسياسي. إن الخير العام يختلف عن الاقتصاد ولكنه مرتبط به حيث أنهما يتناولان جوانب مختلفة من الحياة الاجتماعية.

إن الخير العام السياسى هو لصالح الكنيسة لأنه إكتفاء غير كامل ولكنه حقيقي للوحدة الإسكاتولوجية التي نحن مدعوون إليها جميعًا.

**الفكر الاجتماعي الكاثوليكي والسوق**

يهتم التعليم الاجتماعي الكاثوليكي بالسوق منذ نشأته. في الواقع ، كان صعود الاقتصاد الليبرالي أحد "الأشياء الجديدة" التي خاطبها البابا ليو الثالث عشر في كتابه "Rerum Novarum" عام 1891. وقد تم توضيح هذا التعليم في علاقته بالوجه المتغير للرأسمالية على مر السنين. يتضح التعليم الأساسي المستقر نسبيًا بشأن العلاقة بين الأسواق والخيرالعام من Pius XI في عام 1931 من خلال البابا فرانسيس اليوم.

يقدم كتاب "Centesimus Annus" الخاص بالقديس يوحنا بولس الثاني ملخصًا موجزًا ​​لهذا التعليم الأساسي. في أعقاب انهيار الشيوعية السوفياتية ، تناول البابا صراحة مسألة ما إذا كان ينبغي اعتبار "الرأسمالية" الآن هدفًا للدول النامية.

على الجانب الإيجابي ، "إذا كان المقصود من" الرأسمالية "نظام اقتصادي يعترف بالدور الأساسي والإيجابي للأعمال التجارية ، والسوق ، والملكية الخاصة والمسؤولية الناتجة عن وسائل الإنتاج ، وكذلك الإبداع البشري الحر في الاقتصاد القطاع ، ثم الجواب بالتأكيد بالإيجاب ".

قام يوحنا بولس بموازنة هذا التأكيد. لكن إذا كان المقصود من الرأسمالية نظامًا لا يتم فيه تقييد الحرية في القطاع الاقتصادي ضمن إطار قانوني قوي يضعها في خدمة الحرية الإنسانية في مجملها ، ويرى أنها جانبًا معينًا من تلك الحرية جوهرها أخلاقي وديني ، فبالتأكيد الرد سلبي.

فكر يوحنا بولس فيما يمكن وما لا تستطيع الأسواق فعله. "يبدو ... أن السوق الحرة هي الأداة الأكثر كفاءة لاستخدام الموارد والاستجابة الفعالة للاحتياجات. لكن هذا ينطبق فقط على تلك الاحتياجات "القابلة للذوبان" بقدر ما تتمتع بها القوة الشرائية ، وبالنسبة لتلك الموارد "القابلة للتسويق" بقدر ما تكون قادرة على الحصول على سعر مرضٍ. في حين يعتقد يوحنا بولس أنه من الأفضل أن يتلقى الأشخاص التدريب الذي يحتاجونه للمشاركة الكاملة في الحياة الاقتصادية ، إلا أنه يعتقد أنه "من واجب العدالة والحقيقة الصارم عدم السماح للاحتياجات البشرية الأساسية بالبقاء غير مرضية" عندما لا يجدون " لا مكان في السوق ".

يلاحظ دانييل ك. فين أنه بمناقشته لمشكلة "السعر المرضي" ، يعالج جون بول فشل السوق في التكاليف الخارجية. عندما لا يتم تمثيل التكاليف البيئية والاجتماعية الكاملة للإنتاج في السعر ، فإن نشاط السوق الذي يبدو عقلانيًا على ما يبدو يؤدي إلى الاستغلال والتدمير البيئي. تابع جون بول ، محذرًا من "أيديولوجية رأسمالية جذرية ... [الاستغلال والتهميش والاغتراب].

تقبل الكنيسة الكاثوليكية الخير الذي يمكن أن تجلبه الأسواق بشروط اقتصادية صارمة (الإنتاج والتوزيع) وفي أنواع الحرية المحددة التي يمكن أن تيسرها. لكن التعليم الاجتماعي البابوي شدد باستمرار على أن الأسواق أدوات محدودة وغير كاملة مع جوانب مدمرة محتملة (عدم المساواة والاستبعاد ، والتدهور البيئي ، وتآكل المجتمع). لهذا السبب ، فهي ليست سوى جانب واحد من الازدهار الاجتماعي الأوسع نطاقا ، يجب أن يتم إعادته إلى الخير العام من خلال طرق أخرى لحرية الإنسان — أي السياسة. وهكذا ، خلافا لحجة آرثر بروكس ، فإن الرأسمالية ليست "محايدة من حيث المضمون" أو "غير أخلاقية". السوق عبارة عن مجموعة قوية من الممارسات التي يمكن أن تجلب العديد من الفوائد عندما تكون موجهة نحو الخير العام والاضطراب والمعاناة العميقة عندما تتجاوز حدودها الصحيحة. هذا هو بالضبط التوتر الذي استجاب له التعليم الاجتماعي الكاثوليكي الحديث على مدى القرن والنصف الماضيين.

تقبل الكنيسة الكاثوليكية الخير الذي يمكن أن تجلبه الأسواق بشروط اقتصادية صارمة وفي أنواع الحرية المحددة التي يمكن أن تيسرها. لكن التعليم الاجتماعي البابوي شدد باستمرار على أن الأسواق أدوات محدودة وغير كاملة مع جوانب مدمرة محتملة.

**أي رأسمالية؟**

غالبًا ما يحث أولئك الذين يتحدون نقد الكنيسة للأسواق أن ننظر إلى التأثير العام للرأسمالية. يجادل آرثر بروكس بأن انتشار المشاريع الحرة حول العالم "قد سحب المليارات من حافة المجاعة" خلال "بضع مئات من السنين الماضية". لكن هذا المقياس الزمني يتلخص بالتحديد في العلاقات المختلفة بين السوق والخير العام الذي يهتم به الفكر الاجتماعي الكاثوليكي والتي كانت أساسية للتأثيرات الإيجابية للسوق. جلب حقبة عدم التدخل التي رافقت الثورة الصناعية مكاسب هائلة في الإنتاج إلى جانب الاضطرابات الاجتماعية الهائلة والاكتئاب الدوري ، والتي كان الكثير منها سيئًا مثل الكساد الكبير. ترك هذا الكساد العالم في حالة من الفوضى لدرجة أن ليبرالية السوق الحرة والشيوعية السوفييتية والفاشية بدت متساوية من الناحية السياسية في ذلك الوقت.

ما ظهر في إعادة الإعمار بعد الحرب في الغرب كانت أشكالًا مختلفة من الاشتراكية الديمقراطية تسترشد بإدارة كينيز للأسواق. تميزت تلك الحقبة بفترة غير مسبوقة تاريخياً من النمو الاقتصادي المستدام وزيادة غير مسبوقة في المساواة. كانت هذه الحقبة الديمقراطية الاجتماعية للرأسمالية ، وليس عصر عدم التدخل التي سبقتها ، هي التي خلقت مجتمعات الطبقة الوسطى التي نعتبرها طبيعية. وقد حددت شخصيات متنوعة مثل مايكل نوفاك (ثم الكاردينال) جوزيف راتزينجر هذا الشكل من الرأسمالية على أنه المثل الضمني للمذهب الاجتماعي الكاثوليكي. قال الكاردينال راتزينغر في خطاب أمام مجلس الشيوخ الإيطالي: "كانت الاشتراكية الديمقراطية ، في كثير من النواحي ، قريبة من العقيدة الاجتماعية الكاثوليكية ، وقد ساهمت على أي حال بشكل ملحوظ في تكوين الوعي الاجتماعي". في هذه الحقبة ، كان السوق موجهًا نحو الخير العام من خلال التنظيم الحكومي القوي والاستثمار العام الضخم الممول من الضرائب. كانت هذه النتائج الإيجابية مدفوعة أيضًا بنقابات قوية واتفاق بين الأعمال والعمالة والحكومة للتعاون في الخير العام الوطني.

في أواخر الستينيات ، دخلت رأسمالية ما بعد الحرب في أزمة مستدامة. يعتمد نمو اقتصادات الإنتاج الضخم هذه على الطلب الذي يوفره توسيع الأسواق الوطنية. بدأ الطلب الداخلي في الركود بمجرد أن تمتلك أجزاء كبيرة من السكان بالفعل منازل وأجهزة كبيرة وسيارات. دفعت أزمة النفط في السبعينيات الاقتصاد الأمريكي إلى الركود.

لم يكن لدى الاقتصاد الكينزي أي أدوات لمعالجة مزيج متزامن من البطالة المرتفعة والتضخم المرتفع. في هذه الأزمة ، صعد الاقتصاديون النيوليبراليون والمؤسسات والمعاهد المتحالفة منذ فترة طويلة للصفقة الجديدة ، الذين اقترحوا أن الإجابة هي التخلي عن محاولات الاقتصاد الكلي لإدارة الاقتصاد والسماح لقوى الاقتصاد الجزئي بتوجيه الاقتصاد إلى الكفاءة والنمو. نتائج هذا النهج واضحة للغاية: عقود من التضخم المنخفض ، ولكن أيضًا فصل أساسي بين النمو الاقتصادي والإنصاف. في الولايات المتحدة ، ظل الدخل المعدل حسب التضخم في حالة ركود بالنسبة لـ 90 بالمائة من أصحاب الدخول منذ عام 1978 ، وعاد التفاوت الاقتصادي إلى المستويات التي سبقت الكساد الكبير.

لم تعد هذه الأفكار التي تركز على السوق جديدة. على مدى خمسة عقود ، كانت الأفكار النيوليبرالية مصدر الإلهام السائد للسياسة الاقتصادية. حلت الهياكل الفردية القائمة على السوق محل التأمين الاجتماعي الجماعي وآليات التمويل العام للصفقة الجديدة. لنأخذ مثالًا واحدًا فقط: لقد انتقلنا من الجامعات المدعومة من الدولة والمنح إلى قروض الطلاب الفردية. يخبرنا هذا التغيير في السياسة ، أننا، نعم ، أحرار في اختيار طريقنا الخاص (كما كنا في أنظمة تمولها الدولة). لكنها أيضًا تنقل الاعتقاد النيوليبرالي لمهندس التحول السياسي ، الاقتصادي بجامعة شيكاغو ، غاري بيكر ، أن رأس المال البشري هو في الأساس مصدر قلق فردي.

تأتي هذه الحرية النيوليبرالية مع سعر حرفي: يجب أن نختار مهنة تمكننا من سداد تلك القروض. قد يحتاج الخير العام إلى المزيد من معلمي مدارس الصف والأطباء الريفيين ، لكن هذه المناصب لن تسدد أرصدة القروض المرتفعة.

غالبًا ما تقدم النيوليبرالية نفسها كمشروع لتحرير القيود. ولكن كما يلاحظ فيليب ميرووسكي ، الاقتصادي في نوتردام ، مثل أي نظام سوق ، فإن النيوليبرالية هي ممارسة ضخمة في بناء السياسات. في محاضرة عام 1951 ، اقترح ميلتون فريدمان أن "الجديد" حول النيوليبرالية هو أنها تتجاوز فكرة عدم التدخل. وبدلاً من ترك السوق ، فإنها تسعى إلى تعزيز إجراءات السوق التنافسية حيثما أمكن ذلك.

لكن في "Caritas in veritate" ، قدم البابا بنديكتوس السادس عشر كتالوجًا واقعيًا للعالم خلقته هذه السياسات الجديدة التي تركز على السوق: "أشكال جديدة من المنافسة بين الدول" أدت إلى تقليص أنظمة الضمان الاجتماعي حيث أن السعر سيكون دفع ثمن السعي لتحقيق ميزة تنافسية أكبر في السوق العالمية ، مع ما يترتب على ذلك من خطر جسيم على حقوق العمال ، وحقوق الإنسان الأساسية والتضامن المرتبط بالأشكال التقليدية للدولة الاجتماعية ".

غالبًا ما تقدم النيوليبرالية نفسها كمشروع لتحرير القيود. ولكن كما يلاحظ فيليب ميرووسكي ، الاقتصادي في نوتردام ، مثل أي نظام سوق ، فإن النيوليبرالية هي ممارسة ضخمة في بناء السياسات.

**آثار السوق خارج الاقتصاد**

تمتد آثار النيوليبرالية إلى ما وراء الأمور الاقتصادية البحتة بطريقتين. أولاً ، أثر منطق السوق بشكل كبير على تصميم ما نسميه "وسائل التواصل الاجتماعي" وتأثيراته على حياتنا الاجتماعية والمجتمع المدني. ثانياً ، إن العيش في هذا العالم من المنافسة المزروعة له تأثير عميق على الطريقة التي نختبر بها العلاقات مع الآخرين ، وبالتالي كيف نفهم أنفسنا والمجتمع.

أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي جزءًا لا يمكن تجنبه من الحياة الاجتماعية لدرجة أننا ننسى بسهولة اختلافها عن الأشكال الأخرى للعلاقات الاجتماعية. على عكس العائلات وأماكن العمل والمجتمعات المحلية ، توفر منصات وسائل التواصل الاجتماعي الحرية الكاملة للمستهلك للاختيار من نتشارك معه. هذه المنصات الإعلامية لها هيكل يشبه السوق. ينشأ الشباب الآن في عالم يتم فيه تحديد مكانتهم الاجتماعية أمام أعينهم ، حيث يتم الحكم على كل فكرة أو وضعية على الفور وتقييمها في الوقت الفعلي. تبني منصات وسائل التواصل الاجتماعي عالماً حيث يتم الاهتمام والأصدقاء والمواعدة في إطار السوق. إلى درجة لا يمكن تصورها للأجيال السابقة ، فإن حياتنا الشخصية لا توفر ملاذًا من المنافسة في السوق.

اقترح ميلتون فريدمان أن "يد آدم سميث الخفية" كانت ذات صلة بأي بعد من أبعاد الحياة البشرية حيث تسعى أعداد كبيرة من الأفراد لمصلحتهم الذاتية أثناء التفاعل مع الآخرين. لكن فكرة F.A. Hayek عن السوق كمعالج معلومات أقوى من المداولات الديمقراطية أو توليفة الخبراء هي التي ألهمت الخوارزميات التي تشكل حياتنا الاجتماعية والمدنية. في الواقع ، استشهد أحد مؤسسي ويكيبيديا بفكرة هايك كمصدر إلهام له في مقابلة في مجلة Reason.

وسائل التواصل الإجتماعى لديها أكثر أو أقل استيعاب للمجتمع المدني المعاصر. تستقبل المؤسسات الجليلة من العصور السابقة - الصحف ومجلات الرأي وشبكات الأخبار الإذاعية - الكثير من حركة المرور عبر شبكات التواصل الإجتماعى مثل Facebook و Twitter و Reddit. تخلق هذه المنصات سوقًا للأفكار حيث تنافس الصحافة وتعتبر كتابة الرأي مباشرة مع مواقع الأخبار الصادمة ونظريات المؤامرة. تصبح الحقيقة تعبيرًا عن تفضيل السوق الذاتي ، وليست هدفًا يجب متابعته بشكل جماعي. إن انقسامنا وغموضنا ليسا ببساطة نتيجة ضعف أخلاقي ؛ هم آثار هذه الهياكل السوقية النظامية.

السوق له تأثير على المجتمع الأوسع لسبب آخر: كلما تأثر المجتمع أكثر بمنطق السوق ، كلما جربنا أنفسنا كأفراد في منافسة مع الآخرين وأقل قدرتنا على تخيل أنفسنا نعمل مع الآخرين في عمل مشترك من أجل الخير العام.

يؤكد الليبرتاريون وغيرهم من المفكرين المؤيدين للسوق على الأبعاد الاجتماعية لعلاقات السوق. كما تجادل ستيفاني سليد ، فإن الرأسمالية "توفر إطارًا للناس للتفاعل بسلام وتحقيق نتائج مفيدة للطرفين". التبادل التجاري يثير الشكر "الغريزي" بين الأطراف. إن إساءة استخدام العمال والسلوكيات الاحتكارية شائعة بما يكفي لإظهار أن هذا بعيد عن النتيجة العالمية. صحيح أن تبادل السوق يمكن أن يستخرج علاقات تتجاوز مجرد الفوائد المادية ، ولكن في أوضاع السوق المعاصرة ، تخضع هذه الجوانب من العلاقة دائمًا لمبدأ الربح.

بصفتي رائد أعمال ، قد أقوم بتطوير علاقات شخصية عميقة مع موردي وموظفي ، ولكن مشروعي بأكمله مقيد بالحاجة إلى تحقيق الربح. لا يمكنني دفعها على الإطلاق إلا إذا قمت بتحقيق ربح ، وبالتالي أجبر على دفعها بأقل قدر ممكن. يمكننا اقتراح أشكال بديلة لعلاقات السوق ، مثل حركة "اقتصاد الشركة" التي أبرزها بنديكت في " Caritas in veritate" ، لكن هذه لا تصف العمل اليومي للرأسمالية التي نمتلكها حاليًا.

غالبًا ما يشير النيوليبراليون والليبرتاريون إلى ما وراء العلاقات الفردية إلى "نظام عفوي" أوسع نابع من تفاعلات لا تعد ولا تحصى في السوق. ولكن بغض النظر عن الانسجام المتوقع لهذا النظام الأوسع ، فإن المكون الأساسي للتجربة اليومية للعلاقة بين أعضاء مجتمعات السوق ينطوي على المنافسة مع الآخرين.

وكلما تأثر المجتمع بمنطق السوق ، كلما جربنا أنفسنا كأفراد في منافسة مع الآخرين وأقل قدرتنا على تخيل أنفسنا نعمل مع الآخرين في عمل مشترك من أجل الخير العام.

لاحظت اللاهوتية ميغان كلارك أن أحد الانتقادات المركزية لبينديكت لعلاقات السوق في " Caritas in veritate " يتعلق بتأثيرها الأنثروبولوجي ، أو كيف يشكلوننا بطريقة تجعلنا بشرًا دون مستوى الشركة التي يُطلب إليها الجنس البشري. نصيب في الله الثالوث. ليس الأمر أن مجتمعات السوق لا تعزز العلاقات ولكن أنواع العلاقات التي يشجعونها مقيدة ومحدودة وفردية وتنافسية.

يجادل العالم السياسي Martijn Konings بأن هناك صلة بين العبء العاطفي للعيش في مجتمع نيوليبرالي والجوانب الأكثر قلبًا للسياسة المعاصرة. في مجتمع سوق تنافسي ، لا يوجد أحد - غني أو فقير ، والجميع منافس محتمل. يتعامل الناس مع القلق الذي ينتج عن ذلك من خلال تبني الرؤية المقدمة بأن الجميع يحصلون على ما يستحقونه ويستحقون ما يحصلون عليه. يوصف كل نجاح بأنه نتيجة الفضيلة الشخصية والعمل الشاق. وهذا يوفر الراحة لأن الهاوية التي تهدد ليست عشوائية أو متقلبة حقًا ؛ بل هو ما يحدث للآخرين الذين ، على عكس أنفسنا ، يفتقرون إلى الانضباط والمبادرة.

تؤدي هذه الرؤية إلى تفاقم الانقسامات العرقية والطبقية من خلال نسب معاناة الأقليات والمجتمعات المحرومة ليس إلى الظلم التاريخي والحاضر ولكن إلى نقص الثقافة والخيارات السيئة. في هذه الرؤية ، يُنظر إلى شبكات الأمان على أنها خطر أخلاقي ، وإغراء للضعف. في لامبيدوزا ، تحدث البابا فرنسيس بشكل مؤثر عن "عولمة اللامبالاة". لقد جادلت هنا بأن عالمنا أصبح غير مبال. بدون تجربة معيشية للخير العام والوصول إلى أشكال العمل التي تحقق ذلك ، نصبح معزولين وضعفاء وقاسيين.

لدى اقتصادات السوق الكثير لتقدمه للمجتمع عندما تكون موجهة نحو الخير العام. بالنسبة للفكر الاجتماعي الكاثوليكي ، فإن مهمة السياسة هي تعزيز ووضع حدود للسوق حتى تخدم الخير العام. قد يبدو هذا الموقف صادمًا في حقبة سيطر عليها الفكر النيوليبرالي منذ خمسة عقود. لكن حقبة ما بعد الحرب من النمو غير المسبوق في السوق والإنصاف حدثت عندما كان السوق متحالفاً بدعم الدولة القوية. تغير الظروف الاقتصادية. لا يمكننا ببساطة إعادة إنتاج تلك الحقبة ، لكن يمكننا أن نسعى لإيجاد توازن جديد في ظروفنا المتغيرة. من أجل تحقيق هذا التوازن الصحيح ، علينا أولاً أن نعترف بالطبيعة المتميزة والسياسية والجماعية للخير العام.

<https://www.americamagazine.org/faith/2019/03/22/what-does-catholic-social-teaching-say-about-economy-its-more-complicated-you>